DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

دلالة الاسماء عند الصنعاني (ت 1182هـ) في كتابه العُدَّة

منذر علاوي حسين علي
أ.د. سعدون أحمد علي الرَّبعي
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق

الملخص

ان من أعظم نِعَمِ الله على الإنسان أنْ علّمهُ البيان، وألهمه النطقَ ليجعله دلالة عمّا يريد، ولهذا قدَّمَ الله سبحانه وتعالى نعمة البيان بعد نعمة الخَلْق والإيجاد من العدم على سائر النِّعم التي عددها علينا .

وما علم الدَّلالة إلا من البيان، به يُعرفُ معنى الكلام ودلالته، والوصول إلى مراد المتكلم، فلا يمكن معرفة دلالة لفظة إلا بالنظر إلى أصل وضعها ومن ثم السياق الذي جاءت به، والقرائن التي وردت معها، وكل هذه الأمور تصبُّ في علم الدَّلالة، ولو نظر أحدهم إلى كلمة (البِرِّ) في القرآن، لوجدَ لها أكثر من معنًى مع أن اللفظة واحدة، ولمعرفة هذا الاختلاف وجب الوقوف على علم الدلالة ليتَّضحَ الكلام وينجلي الإبهام.

ولأهمية الحديث الشريف الذي أُوتيَ به عليه الصلاة والسلام جوامع الكَلِمِ كونه مصدر التشريع الثاني بعد القرآن؛ أولى العلماء عنايتهم به وبروايته ومعانيه ودلالته، فكان أولُ أمرهم جمع تلك المفردات ومعانيها في معجمات، ثم وضعوا بعد ذلك قواعدَ وأصولًا غايتهم العظمى في ذلك هي الوصول إلى دلالة الكلمة المفردة والجملة المركبة، واشترك بذلك علماء اللغة وأهل الأصول، وكان جُلّ عنايتهم هو القرآن والسنة لأنهما مصدرا التشريع.

الكلمات المفتاحية: دلالة الاسماء، الصنعاني، كتاب العُدَّة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

The Significance of the Names According to Al-Sanaani (D. 1182 AH) in his Book Al-Uddah

Monther Allawi Hussein Ali
Prof. Dr. Saadoun Ahmed Ali Al-Rubaie
Department of Arabic Language, College of Arts, Al-Iraqia University, Iraq

ABSTRACT

The knowledge of semantics is only from the statement, with which the meaning of speech and its significance is known, and access to what the speaker intends, so it is not possible to know the significance of a word except by looking at the origin of its placement and then the context in which it came, and the evidence that came with it, and all of these matters flow into the science of semantics, even if one looks One of them refers to the word (righteousness) in the Qur'an, he would have found that it has more than one meaning even though the word is the same, and to know this difference, it is necessary to stand on the science of semantics so that the words become clear and the thumb clears.

And due to the importance of the noble hadith, with which the mosques of speech were given, peace and blessings be upon him, being the second source of legislation after the Qur'an; Scientists first cared about it, its narration, its meanings, and its significance, so their first order was to collect these vocabulary and their meanings in dictionaries, and then they set rules and principles whose greatest goal in that is to reach the significance of the single word and the compound sentence, and the linguists and the people of origins participated in that, and the bulk of their care was the Qur'an and Sunnah Because they are the source of legislation.

Keywords: Significance of names, Al-Sana'ani, Kitab Al-Uddah.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

المبحث الأول : دلالة الابتداء بالنكرة

إن الابتداء بالنكرة من المسائل التي تكلم عليها العلماء وذكروا المواضع التي يسوغ فيها الابتداء بالنكرة وذكروا علة ذلك ودلالته .[1] ومن مسائل الابتداء بالنكرة عند الصنعاني ما ذكره في شرح حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ((ويل للأعقاب من النار))[2] ؛ إذ يرى أنَّ (ويل) مرفوع على الابتداء مع كونه نكرة حملا على النظير وهو قوله تعالى :ﱡ سلام عليكمَّ [سورة الأنعام: 54]، فيدل على الإخبار، وصح مجيء دلالته على الدعاء حملا على قول الشاعر(من الطويل) :

... فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاة وجَنْدَلُ.

فقال : ((بأنَّ (ويل) مرفوع على الابتداء وابتدأ به وهو نكرة بأنه من باب :ﱡ سلام عليكمَّ [سورة الأنعام: 54] ، ويصح إن أُريد هلاك للأعقاب ، فيكون من باب : .... فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاة وجَنْدَلُ. فيكون دعاءً . ثم يحتمل أي : على تقدير أنه أريد بقوله : هلاك للأعقاب الإخبار أنه قد أعد الله جل جلاله ذلك لمن ذُكِر)).[3]

وقد بوّب سيبويه لهذه المسألة بابا سماه (باب ما جرى من الأسماءِ مجرى المَصادِرِ التي يُدْعَى بها) ويرى أنه رُفع المبتدأ وفيه معنى المنصوب من الدعاء، ويجوز لك فيه الرفع والنصب ولا يحق لك إلا النصب عند الإضافة وفي الإخبار الرفع لا غير، فيقول : ((هذا باب ما جرى من الأسماءِ مجرى المَصادِرِ التي يُدْعَى بها وذلك قولك: تُرْبًا، وجَنْدَلًا، وما أشبه هذا. فإنْ أدخلت " لك " فقلت: تربًا لك. فـ(إن) تفسيرًا ههنا كتفسيرها في الباب الأوّل، كأنه قال: أَلْزَمك اللهُ وأَطعَمك اللهُ تُربًا وجندلًا، وما إشبه " من الفعل "، واختزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلًا من قولك: تَرِبَتْ يداك " وجُنْدِلتَ ".

وقد رَفَعَه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيًّا عليه ما بعده، قال الشاعر:

لقد أَلَبَ الواشون أَلْبًا لبَيْنهِمْ ... فتُرْبٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ[4]

وفيه ذلك المعنى الذى في المنصوب كما كان ذلك في الأوّل. ومن ذلك قول العرب: فَاهَا لفيكَ، وإنما تريد: فالدَّاهية كأنه قال: تُرْبًا لفيك فصار بدلا من اللفظ بالفعل وأُضمر له كما أُضمر للتُرْب والجندلِ، فصار بدلا من اللفظ بقوله: دهاك الله فَأَما قَوله:ﱡ ويل يؤمئذ للمكذبينَّ [سورة المرسلات: 15]، فَإِنَّهُ لَا يكون فِيهِ إِلَّا الرّفْع؛ إِذْ كَانَ لَا يُقَال: دُعَاء عَلَيْهِم، وَلكنه إِخْبَار بِأَن هَذَا قد ثَبت لَهُم فَإِن أضفت فَقلت: ويله، وويحه - لم يكن إِلَّا نصبا؛ لِأَن وَجه الرّفْع قد بَطل بِأَنَّهُ لَا خبر لَهُ... وَإِن كَانَ لما قد اسْتَقر لم يكن إِلَّا رفعا وَإِن كَانَ يَقع لَهما جَمِيعًا كَانَ النصب وَالرَّفْع فمما يدعى بِهِ أَسمَاء لَيست من الْفِعْل، وَلكنهَا مفعولات وَذَلِكَ قَوْلك: تربا، وجندلا إِنَّمَا تُرِيدُ: أطْعمهُ الله، ولقاه الله، وَنَحْو ذَلِك فَإِن أخْبرت أَنه مِمَّا قد ثَبت رفعت قَالَ الشَّاعِر:

لقد أَلَّبَ الواشُون أَلْبًا لِبَيْنِهم ... فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاة وجَنْدَلُ)) [5]

---

(1) ينظر: الجمل في النحو 112 للفراهيدي تحقيق: د. فخر الدين قباوة.والمقتضب: 3\221، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. بيروت، والأصول في النحو: 1/ 59. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب : 1/ 231.

(2) صحيح البخاري 1/ 22 تحقيق: محمد زهير ، صحيح مسلم :1/ 213 تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، موطأ مالك: 2/ 26 تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي ، مسند أبي داود الطيالسي :4/ 46، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي ، مسند أحمد:6/ 390، تحقيق :أحمد محمد شاكر ، سنن ابن ماجه : 1/ 286، تحقيق : شعيب الأرنؤوط

(3) العدة على شرح العمدة: 1/ 90-91 ولمزيد أمثلة على دلالة الأسماء ينظر على سبيل التمثيل: 298/2، و96/3، و316/3، و57/4، و504/5، و226/6، و448/6.

(4) قال عنه المحقق الأستاذ عبد السّلام هارون: «إنّه من الخمسين المجهولة القائل» ينظر: الكتاب: 1 |314. وفي شرح المبرد لهذا البيت يرى أنَّ دلالة الرفع هي الإخبار لا الدعاء ينظر : المقتضب: 3\221.

(5) الكتاب لسيبويه :1/ 314 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

ويمتنع الابتداء بالنكرة المحضة ؛ لأن الكلام ليس فيه فائدة للمخاطب كما يرى ابن السراج فيقول : ((ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا)). (1)

ويذكر السيرافي (ت368هـ) في شرحه للكتاب ماهية اللفظة التي سوغ الابتداء بها فيرى أنها جواهر (2) لا أعراض وهي التراب والترب والجندل فهي منصوبة عنده بفعل مقدر على معنى الدعاء أي أطعمك الله تربا وجندلا ورفعه بعض العرب فترب مبتدأ والخبر لأفواه الوشاة وفيها معنى الدعاء كما في ﴿سلام عليكمَّ [سورة الأنعام: 54]، ويرى أن الرفع على السماع والقياس يكون على النصب . (3)

ومما جاء في كتاب الله من جواز الوجهين ما ذكره مكي بن أبي طالب في قوله تعالى :﴿أ قال لهم موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذباً [سورة طه: 61] .

وإذا لم تضف فأكثر القراء على الرفع كما في قوله تعالى :﴿أ ويل للمطففينَّ [سورة المطففين: 1]. (4)

ويفسر ابن الأثير (606هـ)علة عدم الابتداء بالنكرة ؛لالتباس الخبر بالصفة فيقول:((ولا يجوز الابتداء بالنّكرة؛ لالتباس الخبر بالصّفة؛ فإنّك إذا قلت: رجل عندك، جاز أن يكون الظّرف صفة والخبر، منتظر، فإذا تقّدم الظّرف تمحّض للخبريّة، وبطل أن يكون صفة.))(5) ثم يذكرخمسة مواضع يجوز فيها الابتداء بالنكرة وهي : أن تكون النكرة موصوفة، أو يعطف عليها موصوف، أو في معنى الدعاء، ومع الاستفهام والنفي .

وزاد ابن الحاجب (ت646هـ) علة عدم الابتداء بالنكرة ؛ ((لأنَّ المبتدأ محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته))(6).

ويرى صلاح بن علي (ت850هـ) في شرحه على الكافية أن في الرفع دلالة على الاستمرار ولهذا قيل أن سلام إبراهيم - عليه السلام – أبلغ من سلام الملائكة في قوله تعالى :﴿ولقد جاءت رسلنا بالشرىأ قالوا سلاما قال سلامَّ [سورة هود: 69] .(7)

ومما سبق يتبين أنَّ الابتداء بالنكرة فيه دلالة على الإخبار ومنه قوله تعالى:﴿أ ويل للمطففينَّ [سورة المطففين: 1] ولا يجوز في مثل هذا إلا الرفع وفيه دلالة أخرى هي دلالة الاستمرار بالوقت ، وإذا جاز الوجهان فأنها تتضمن معنى الدعاء ويكون النصب فيه أولى من الرفع ومنه قولهم: تبًا لهم وسحقًا لهم وهنا تحمل دلالة الفعل الدال على الدعاء والمصدر قام مقامه.

---

(1) الأصول في النحو: 1/ 59.

(2) قال ابن يعيش: اعلم أنّ الأسماء على ضربَيْن؛ جواهرُ ومعانٍ. والمرادُ بالجواهر في عُرْفِ النحويّين الشُّخُوصُ، والأجسامُ المتشخِّصةُ، والمعاني هي المصادرُ كالعِلْم والقُدْرَة. فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروكٍ إظهارُه نحوَ ما تقدّم من نحوِ "سَقْيًا"، و"رَعْيًا"، و"حَنانَيْكَ"، و"لَبَّيْكَ"، وَ "وَيْلَهُ"، وَ "وَيْحَهُ" وما أشبهَ ذلك ممّا دُعي به من المصادر، فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غيرِ المصادر مُجْراها، فنصبوها نَصْبَها على سبيلِ الدُّعاء. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :1/ 300. يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643 هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب .

(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي :2/ 206، وشرح أبيات سيبويه :1/ 254 .أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن :2/ 667 ، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437هـ)،تحقيق: د. حاتم الضامن.

(5) البديع في علم العربية :1/ 57 ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ)،تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين.

(6) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: 1/ 231.

(7) ينظر : النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب: 1/ 200، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (ت 850 هـ)، تحقيق: تحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

وإن الحديث الذي ذكره الصنعاني هو من باب الإخبار لا الدعاء بدليل قول المبرد فِي ويل لِلْمُطَفِّفِينَ وَفِي ويل يَوْمئِذٍ للمكذبين وَشبهه لَا يجوز فِيهِ الا الرّفْع لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدُعَاء عَلَيْهِم انما هُوَ إخبار أَنَّ ذَلِك ثَبت لَهُم [1] وفيه أيضا دلالة الاستمرار على الوقت؛ لأن هذا الفعل يؤدي إلى الهلاك حال الاستمرار عليه والذي قال الله جل جلاله عنه :"ۖ كا كل كم كى كي ۖ" [سورة الأنبياء: 107] ما كان ليدعو على أمته وهو أبعد الناس عن ذلك وإنما ليكفهم ويحذرهم ويخبرهم بجزاء فعلهم إنْ استمروا على ذلك، والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني: دلالة حصر المبتدأ في الخبر

تعددت أساليب القصر في اللغة العربية فمنها القصر ب(إنما)، وبالنفي والاستثناء، وبتقديم ماحقه التأخير، ولكل قصر دلالته ومن أساليب القصر حصر المبتدأ في الخبر، وخبر المبتدأ إما أن يكون مفردا أو جملة أو شبه جملة، والكلام هنا هو حول المبتدأ وحصره في خبره المفرد، والفرق بين الإخبار بالاسم والفعل كما يقول عبد القاهر الجرجاني: ((فرق بين الخبر إذا كان بالاسم، وإذا كان بالفعل، وبيانُه أنَّ موضوعَ الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيءِ من غيرِ أن يَقتَضي تجدُّده شيئًا بعْدَ شيء. وأما الفعلُ فموضوعُه على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعْدَ شيء فإذا قلتَ: "زيدٌ منطلقٌ"، فقد أَثبتَّ الانطلاقَ فعْلًا له، من غيرِ أن تجعلَه يَتجدَّد ويَحْدُثُ منه شيئًا فشيئًا، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و "عمرو قصير": فكما لا تقصد ههنا إلى أن تَجعل الطولَ أو القِصَر يتجدَّد ويَحدثُ، بل تَوجِبُهما وتُثْبِتُهما فقط، وتَقْضي بوجودِهما على الإطلاقِ، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" لأكْثَرَ مِن إثباتِهِ لِزَيد.))[2]

وتكمن العلاقة في حصر المبتدأ في الخبر من حيث الخصوص والعموم إذ تؤدي إلى إثبات الحصر أو نفيه وفي ذلك يرى البقوري (ت 707 هـ) أنَّ المبتدأ محصور في الخبر مطلقًا؛ لأنه لا بد من أنْ يكون المبتدأ مساويا للخبر أو أخص منه، وفي الحالتين كلتهما وجَبَ انحصاره، ومثاله إنْ كان أخص منه قولنا: الإنسان حيوان، ومثاله مساويا للخبر : الإنسان ناطقٌ، وفي المثالين وَجَبَ انحصاره فإنه لا يكون إلا حيوانا ولا يكون إلا ناطقًا[3] .

فالقصر الحقيقي ودلالته والنكتة في تركيبه يبينه الدكتور فاضل السامرائي بقوله : ((القصر الحقيقي: تقول (زيد منطلق)، وتقول (زيد المنطلق) فما الفرق بين التعبيرين؟ إن التعبير الأول يفيد ثبوت الإنطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنه يفيد قصر الإنطلاق على زيد دون غيره، وهذا حين يظن ظان أن المنطلق هو غير زيد كأن يظن أنه خالد أو سعيد، فقد عرف أن ثمة انطلاقا ولكنه كان يظن أن المنطلق غير زيد فقدمت زيدًا وقصرت الإنطلاق عليه دون غيره... والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك (زيد منطلق) فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلا قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك فقد وافق الأول في المعنى الذي كان له الخبر خبرا، وهو إثبات المعنى للشيء وليس يقدح في ذلك أنك

(1) ينظر: المقتضب: 3/ 221.
(2) دلائل الإعجاز: 1/ 174. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر.
(3) ينظر: ترتيب الفروق واختصارها: 1/ 93. أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري (ت 707 هـ) تحقيق: الأستاذ عمر بن عباد.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

كنت قد علمت إن انطلاقا كان من أحد الرجلين لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو، كان حالك في الحاجة إلى من كان يثبته لزيد كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله)).[1]

ومن أسلوب الحصر في هذه المسألة ما يذكره الصنعاني في شرحه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ((صلاة الليل مثنى مثنى))[2] إذ قال: ((لإن المبتدأ وهو(صلاة الليل)(محصور في الخبر) أقول : لأنه معرَّفٌ بالإضافة، وتعريفُه يفيد قصرَه على الخبر بمعونة المقام)).[3]

فضلا عن أن النكرة في الخبر (مثنى) أفادت الحصر أيضا، يقول القرافي (ت684 هـ) : ((وقولي المبتدأ مع الخبر تارة يكون الخبر معرفة باللام أو الإضافة، وتارة يكون نكرة، وعلى كل تقدير يفيد الحصر، لكن يختلف الحصر. وإنما قلنا إن الحصر ثابت مطلقًا لأن المبتدأ يجوز أن يكون أخص أو مساويًا، ويمتنع عليه أن يكون أعم لغة وعقلًا، فلا يجوز أن تقول الحيوان إنسان ولا الزوج عشرة، بل الإنسان حيوان والعشرة زوج، حينئذ يصدق وقبل ذلك فهو كاذب، والعرب لم تضع إلا للصدق دون الكذب، والمساوي يجب أن يكون محصورًا في مساويه والأخص محصورًا في أعمه، وإلا لم يكن أخص ولا مساويًا، فهذا برهان على ثبوت الحصر مطلقًا كيف كان المبتدأ وخبره، غير أنه إذا كان الخبر نكرة يقع الحصر في الخبر دون نقيضه وضده))[4] . فهذا التعبير النبوي الشريف يفيد ثبوت وحصر الخبر (مثنى) والذي يراد به (اثنين) إلى صلاة الليل دون نفيه عن غيره من الصلوات، وكما هو معروف أن هناك نوافل أخرى في النهار وهي مثنى – أي ركعتين– والـ(مثنى) الثانية في الحديث أفادت هنا معنى اثنين والتكرار للتأكيد، قال الخضري (ت 1287هـ): ((وكررهنا للتأكيد إذ لو اقتصر على واحد لَوَفَى بالمقصود)).[5]

وأيضا لا يغفل المقام وحال المتلقي من حيث علمه بالخبر ومراعاة الموقف الذي فيه المخاطب ؛ لأنه يبين دلالة الكلمة ويوضح معناها ويرفع الالتباس الذي يحصل في المعنى المراد الإفصاح عنه ، وهذا مما أشار إليه الصنعاني آنفًا بقوله . وتعريفه يفيد قصرَه على الخبر بمعونة المقام، فالصنعاني قد بين دلالة الكلمة من حيث سياقها النحوي وموقعها من الجملة مشفعًا ذلك بالمقام والسياق الذي وردت فيه وإنَّ هذا من الأساليب البلاغية التي أكدها عبد القاهر الجرجاني هو مراعاة الموقف والسياق للوصول إلى دلالة الكلمة والمعنى الذي يُراد إيصاله للمخاطب ((فالمخاطب عند عبد القاهر الجرجاني يعد عمادًا اساسًا ترتكز عليه ارادة التعريف او التنكير عند المتكلم ولاسيما اذا كان الامر خاصًا به.

وتنكير المسند (الخبر) أو تعريفهُ يُنتج تفاوتًا في المعنى، وموقف المتلقي من حيث علمه أو جهله بالخبر يوجب على المخبر افهامه وتعريفه به.ومن أجل ذلك فإن المتكلم يجد في كثير من الاوقات ضرورة مراعاة الموقف والسياق))[6]، وهذا السياق النحوي الذي دلَّ عليه الحديث الشريف فُهِمَ منه المعنى المقصود بأنَّ صلاةَ الليل ركعتانِ ركعتانِ بحسب ما يراه الصنعاني وبحسب المقام حتى إنه قال : ((إنَّ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها ؛ لما فيه من الراحة غالبًا وقضاء ما يعرض له من أمر مهم)).[7]

---

(1) معاني النحو: 1/ 172.
(2) رواه البخاري: 2/ 24. ومسلم :1/ 516.
(3) العدة على شرح العمدة: 80/4.
(4) شرح تنقيح الفصول: 58. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت 684هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد
(5) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 3/ 22.محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الشافعي المعروف بـ (الخضري) (ت 1287هـ).
(6) البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية: 176، مهدي حمد مصطفى عبد الله آل سيد علي العاني، إشراف: د. هدى محمد صالح الحديثي ،أطروحة دكتوراه.
(7) العدة على شرح العمدة: 80/4 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

فهو يذكر هذه المعاني كي يزيل أيَّ شكٍ عن المعنى غير المراد من دلالة الكلمة وإنْ كان ما ذكره من كلامه الأخير يشمل صلاة الليل والنهار بل إنَّ الأمور المهمة التي تعرض للناس والشواغل غالبًا ما تكون في النهار، وإنَّ ما ذكره سابقًا من سياق الكلمة النحوي ومن المقام كافيًا لوحده في كشف المعنى المراد، ولكن ذَكَرَ ذلك كله ليؤكد دلالة حصر صلاة الليل بركعتين ركعتين كي لا يبقى للقارئ شك في معنى الكلمة ومراد الحديث الشريف منها .

ت: دلالة الإسناد في الفاعل.

اختلف العلماء في بعض الافعال واسنادها إلى الفاعل بين مانع ومجيز، فالجمهور على وقوعه ولهم الحجة في ذلك كما سيأتي، وقد جاء في كتاب الجمل ((وَكَذَلِكَ يلزمون الشَّيْء الْفِعْل وَلَا فعل وَإِنَّمَا هَذَا على الْمجَاز كَقَوْل الله جلّ وَعز فِي الْبَقَرَةُ أَ فما ربحت تجارتهمَّ [سورة البقرة: 16] وَالتِّجَارَة لَا تربح فَلَمَّا كَانَ الرِّبْح فِيهَا نسب الْفِعْل إِلَيْهَا أَ فوجدا فيها جداراً يريد ان ينقض فاقامهَ [سورة الكهف: 77] وَلَا إِرَادَة للجدار)).[1]

وممن أقره وحمله على معنى المجاز أيضا أبو البركات الأنباري بقوله: ((كما يقال "جَرَى النهرُ" والنهر لا يجري، وإنما يجري الماء فيه، قال الله تعالى:ُأ مخ مم مى مي نج نحَّ [سورة البقرة: 25] فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها)).[2]

ومنه ما روي: ((عن أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا أَفَتَكْحُلُهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا)).[3]

قال الإمام ابن دقيق العيد في شرحه للحديث بالوجهين من دون ترجيح أحدهما على الآخر: ((يَجوزُ في قولِهَا: "اشْتَكَتْ عَيْنَهَا" وجهانِ. أحدُهمَا: ضمُّ النُّونِ على الفاعليَّةِ، على أنْ تكونَ العينُ هي المشتكيةُ. والثَّانِي: فتْحُها. ويكونُ الْمُشْتَكِي من "اشْتَكَتْ" ضميرَ الفاعِلِ. وهي المرأةُ. وقدْ رُجِّحَ هذا. ووقعَ في بعضِ الرِّواياتِ "عَيْنَاهَا".)).[4]

فيعقب الصنعاني على قول الإمام ابن دقيق العيد مرجحا القول بالفاعلية في (عينُها) بقوله: ((قوله: (على الفاعلية)، أقول : والنسبة مجازيةٌ... وزعم الحريري في (درَّة الغواص) أنَّ الرفع لحنٌ؛ لأن الابنة هي المشتكية دون العين.قلت: وهو عجيبٌ منه النفي للمجاز، ورواية (عيناها) تؤيد الرفع ، والقول بأنه على لغة مَن يجعل المثنى في كل أحواله بالألف ضعيف)).[5]

وإن أكثر العلماء قال برفع (عينُها) على الفاعلية ومنهم : النووي وابن العطار والمظهري و ابن الملقن والبرماوي وابن الملك والعيني .[6] أما ما ذكره الحريري من أن الرفع لحن وما استدل به فهذا

---

(1) الجمل في النحو: 72

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: (149) :1/ 195، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ)، الناشر: دار الفكر – دمشق.

(3) صحيح البخاري:13/ 362،(5336).

(4) العدة على شرح العمدة:292/6، 293.

(5) العدة على شرح العمدة:292/6، 293.

(6) ينظر: شرح النووي على مسلم :10/ 113، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، الناشر: دار دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الثانية،1392هـ ، والعدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام:3/ 1346، و المفاتيح في شرح المصابيح :4/ 128، : الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت 727 هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، الكويت ، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م ، و التوضيح لشرح الجامع الصحيح :25/ 565، و اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح :13/ 464، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (ت 831 هـ)، تحقيق : نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م ، وشرح المصابيح لابن المَلَك :4/

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

نـص كلامـه فـي المسـألة : ((وَيَقُولُـونَ أَيْضـا: حكنـي جَسَـدِي فيجعلـون الْجَسَـد هُـوَ الحـاك، وعَلـى التَّحْقِيـق هُـوَ المحكـوك، وَالصَّـحِيح أَن يُقَـال: أحكنـي جَسَـدِي، أَي ألجـأني إِلَـى الحـك، كَـذَلِك يَقُولُـونَ: اشـتكت عـين فلَان، وَالصَّوَاب أَن يُقَال: اشْتَكَى فلَان عينه، لِأَنَّهُ هُوَ المشتكي لَا هِيَ)).[1]

ويـرد عليـه الشـهاب الخفـاجي(ت1069هـ) أن هـذا مـن التوسـع فـي كـلام العـرب وهـو كثيـر فـلا يُعـدُّ مـن الأوهام .[2]

وهـو ممـا أنكـره الصـنعاني علـى الحريـري أيضـا ووصـفه إنكـاره للمجـاز بالشـيء العجيـب، فمـا قالـه الصـنعاني وحكـمَ بـه قـد جـاء بـه القـرآن كمـا مـرَّ، وجـاءت بـه السـنة المطهـرة ووقـع فـي أشـعار العـرب ممـا لا يمكـن حصـره وهـو مـن بـاب التوسـع الـذي عرفتـه العربيـة، وهـذا الـرأي هـو الأظهـر كمـا جـاءت بـه الآثار واتفق عليه العلماء .

الخاتمة

- كان الصنعاني صاحب همّة وعلم موسوعي إذ أحاط بعلوم الآلة ووقف على الناسخ والمنسوخ، وراعى السياق والخطاب في تبيين دلالة الحديث واستدل بأدلة الاحتجاج المعتبرة تعضيدًا للدلالة التي استقرت عنده، ودفعًا لما قد يحصل من تعارض دلالي في فهم الأحاديث.
- لم يكن الصنعاني مجرد ناقل لأقوال مَن سبقه من العلماء بل إنه يذكر أقوالهم فيرجح ما يراه صائبًا ويرد القول الضعيف بعد أن يناقشه ويرده بالحجة والدليل .
- اعتماده على السياق والقرينة في أغلب المسائل التي يتناولها للوصول إلى دلالة الكلمة والحكم الشرعي في المسألة.
- في بداية كل باب من أبواب الكتاب يذكر اشتقاق اللفظة وأصل وضعها اللغوي ثم ينتقل إلى حقيقتها الشرعية وهذا من باب الانتقال الدلالي الذي يمكن في ضوئه دراسة الألفاظ الشرعية وانتقال دلالتها كالصلاة والجهاد والزكاة وغيرها .
- استعان الصنعاني في الاستدلال على المسائل الفقهية بعلوم عدة تصدرها علم الأصول يليه علم النحو ثم علم المعجم.
- يوظف الصنعاني المعنى وصولًا إلى القاعدة النحوية أو العكس من ذلك،ومصاديق ذلك مبثوثة في متن البحث.
- إن كتب شروح الحديث بما فيها شرح كتاب (العُدَّة) للصنعاني فيها مادة غزيرة من المسائل الأصولية والنحوية والصرفية والمعجمية يمكن توظيفها دلاليا، فهي لم تكن تُعنى بالمفردة ومعناها المعجمي فحسب بل توظف كل تلك العلوم للوصول إلى المعنى المراد من الحديث.

56، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بـ ابن المَلَك (ت 854 هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م ، ونخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار :11/ 166، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفي بدر الدين العيني (ت 855هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

(1) درة الغواص في أوهام الخواص: 155. لقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

(2) ينظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي: 478،المؤلف: أحمد بن محمد الخفاجي المصري، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

والحمد لله في الختام، والصلاة والسلام على سيد الأنام، محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

1. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (ت 666هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م .
2. أنوار الربيع في أنواع البديع، المؤلف: صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم (ت 1119هـ).
3. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م .
4. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت 388 هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى ، الطبعة: الأولى، 1409 هـ .
5. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .
6. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ)، الناشر: دار الفكر – دمشق.
7. أصول الفقه لابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الحنبلي (ت 763هـ)، حققه: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م .
8. اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك في كتاب (التنبيل إلى نحو التسهيل)، المؤلف: محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح - المدرس في قسم اللغويات في - كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر.
9. الإلمام بشرح عمدة الأحكام، المؤلف: الشيخ إسماعيل الأنصاري، الناشر: مطبعة السعادة – مصر، الطبعة: الثانية، 1392 هـ - 1972 م.
10. الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت 716 هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م .
11. الإشارة في أصول الفقه، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت 474 هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
12. الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456 هـ) الناشر: دار الحديث – القاهرة الطبعة الأولى، 1404هـ .
13. أمالي ابن الحاجب، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار- الأردن، دار الجيل– بيروت، عام النشر: 1409 هـ - 1989م.
14. الجامع لعلوم الإمام أحمد - شرح الأحاديث والآثار، أبو عبد الله أحمد بن حنبل(ت241هـ)، المؤلف: إبراهيم النحاس، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ .
15. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م.
16. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.327
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992م .
17. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت 1362هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت .
18. الدلائل في غريب الحديث، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (ت 302هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م .
19. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، 1998/1418هـ .
20. الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة – لبنان.
21. شرح التصريف للثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1419هـ-1999م .
22. الشافي في شرح مسند الشافعي، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)،المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، 1426 هـ .
23. شرح جمل الزجاجي، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669 هـ)، المحقق: د. صاحب جعفر أبو جناح ، الناشر: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1400 هـ - 1980 م .
24. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ .